

التوظيف الأمريكي لمفهوم الإرهاب

بعد عام ٢٠٠١

*USA Employment for the Concept
of Terrorism After 2001*

الكلمة المفتاحية : التوظيف الأمريكي، مفهوم الإرهاب.

Keywords: USA Employment, Concept of Terrorism.

م.د. رنا علي الشجيري

مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية – جامعة بغداد

Lecturer Dr. Rana Ali Al-Shujayri

Center for Strategic and International Studies- Baghdad University

E-mail: rana_1985@yahoo.com

ملخص البحث

أثارت الحرب الامريكية ضد ما تسميه واشنطن الإرهاب العديد من التساؤلات المهمة، والتي طرحت بشأنها اجابات متناقضة، في ضوء الدعايات الامريكية المكثفة التي تحاول أن تضفي طابعاً رسولياً على هذه الحرب والتي نجحت لحد ما في خلط الحابل بالنابل كما يقال، وهكذا فإنه يصير من الواجب اعادة التأكيد على عملية من الحقائق بغية تثبيتها في وجه رياح تلك الدعايات العاصفة التي انطلقت تحديداً عقب احداث الحادي عشر من ايلول ٢٠٠١ والتي تعد الانطلاقة الفعلية للقرن الحالي وما رافقه من احداث متتالية.

المقدمة

أدت التحولات التي شهدتها النظام الدولي بعد الحرب الباردة، وانتقالها إلى نظام القطب الواحد، إلى تنامي ظواهر جديدة في الصراعات الدولية لم تعهدها العلاقات الدولية من بينها إعلان الولايات المتحدة الحرب على الإرهاب، وما صاحب ذلك من اجراءات، وتحالفات دولية، وشن حروب، واسقاط أنظمة، واحتلال دول.

وقد مهدت الارضية الفكرية، التي تم تسويتها وتهيئتها إلى ظهور العدو الجديد للولايات المتحدة، الذي لم يلبث أن تجسد في عدو اسمه الإرهاب الدولي، وهو مفهوم غامض لم يتوصل جميع الفقهاء الدوليين أو المنظمات المختصة إلى تعريف واضح ومحدد له، فهو بلا هوية، وبلا حدود أو سكان، أو اقليم أو حكومة ليتم الصراع معها وفقاً لأليات الصراع الدولي المتعارف عليها، ونظريات إدارة للصراع الدولي، ولتحقيق اهداف محددة.

وهنا لابد الاشارة إلى أن الولايات المتحدة لم تخرج وتحدد عن الهدف المركزي في سياستها والمتمثل ببناء نظام دولي تحت اشرافها وهيمنتها، بل أن الاستراتيجية الامريكية تبلورت بشكل كامل بعد احداث ١١/ايلول/٢٠٠١ في سياق هذا الهدف، لذا كان لزاماً على الولايات المتحدة أن تتبنى سياسة تتلائم ومتطلبات تنفيذ الاهداف الاستراتيجية وتوائم مع دورها العالمي الجديد في مناطق العالم المختلفة ومشروع استكمال الهيمنة. وعلى الرغم من أن الرؤية الاستراتيجية الامريكية كانت متبلورة وواضحة السمات غير أن احداث ١١/ايلول/٢٠١١، قد دفعت بالمؤسسة العسكرية لتكون واجهة المشهد الامريكي، ولتتبنى استراتيجية جديدة تتناسب مع المستجدات الدولية وتتجاوز ما كان مطروحاً عقب انتهاء الحرب الباردة. مما أدى لتحول في السياسة الامنية الامريكية أدى بالنتيجة إلى تشخيص الإرهاب بأنه التهديد الأول للأمن القومي الامريكي ومن هذا الاعتبار اصبح هدف استئصال الإرهاب وتجفيف منابعه جوهر السياسة الخارجية الامريكية.

انطلاقاً مما سبق تقوم فرضية البحث على الكيفية التي استندت عليها الولايات المتحدة الأمريكية لتجعل من مفهوم الإرهاب ومكافحته في سلم اولويات استراتيجيتها الكونية، وعبرة الاجابة على عدة تساؤلات في مقدمتها طبيعة البيئة التي افرزت هذا المفهوم، والتوجه الفكري الذي اسهم في إرساء الارضية المناسبة لاستثمار الحدث، واخيراً الأليات التي تم ارساؤها لتوظيف الحدث وضمن العقيدة التي بدأت تحكم السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.

أما هيكلية البحث فقد جرى تقسيمها إلى ثلاثة مباحث، يتناول الأول ماهية الإرهاب، ويتناول الثاني احداث ١١/ايلول/٢٠٠١ واستثمار الحدث، ويتناول الثالث الحرب على الإرهاب وصولاً للخاتمة.

المبحث الأول

ماهية الإرهاب

اختلف الباحثون في تعريف الإرهاب وتاريخ ظهوره، ومنهم من اهتم مسألة التعريف تلافياً لصعوبته مكثفياً ببحث ظاهرة الإرهاب، وسرد خصائصها وصورها، بينما سعى الآخرون إلى وضع تعريف محدد وجامع، مما أدى لظهور تعاريف احتوى بعض منها على عناصر الإرهاب والتي كونت أساساً في فهم ودراسة هذه الظاهرة.

تعتبر كلمة الإرهاب مشتقة من الفعل المزيد أَرهَبَ ويقال أَرهَبَ فلاناً، أي خوفه وفزعته، وهو المعنى الذي يدل عليه الفعل المضعف رَهَبَ، أما الفعل المجرد من المادة نفسها وهو رَهَبَ، يَرهَبُ، رَهَبَةً، رَهَباً، فيعني خاف فيقال رَهَبَ الشيءَ رَهَباً ورَهَبَةً، أي خافه والرهبنة الخوف والفزع، إذ قال الراغب الاصفهاني الرهبنة والرهب مخافة مع تحرز واضطراب^(١).

أما في القرآن الكريم فينصرف معنى الإرهاب إلى ما ورد في الآيات القرآنية التي تأتي بمعنى الفزع والخوف والخشية والرهبنة من عقاب الله تعالى كقوله تعالى في الآيات الكريمة

((وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ))^(٢)

((إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ))^(٣)

((إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا))^(٤)

كما ويأتي الإرهاب في القرآن الكريم بمعنى الردع العسكري كما ورد في قوله تعالى

((تُرْهَبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَأَخْرِينَ مِنْ دُونِهِمْ))^(٥)

((وَأَسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَاءُوا بِسِحْرٍ عَظِيمٍ))^(٦)

ومصطلح الإرهاب ترجمة حرفية للكلمة الانكليزية *terrorism* والتي تعني ارعاب واخافة شديدة وليس ارهاباً. كما ويستخدم مصطلح الإرهاب لوصف من يلجأ إلى العنف أو التهديد به لتحقيق اهداف سياسية سواء من الحكومة أو الافراد أو الجماعات الثورية والمعارضة^(٧).

ولقد ظهر في هذا السبيل اتجاهان لتعريف الإرهاب وهما:-

أولاً: الاتجاه المادي

يقوم الاساس المادي في تعريف الإرهاب على السلوك المكون للجريمة أو الافعال المكونة لها، وطبقاً لذلك يعرف الإرهاب بأنه عمل أو مجموعة من الافعال المعينة التي تهدف لتحقيق هدف معين^(٨).

وقد قاد هذا المفهوم إلى تعريف الإرهاب بالاستناد إلى تعداد الجرائم التي تعد ارهابية دون البحث في الغرض أو الهدف من الفعل الارهابي. وفي هذا الاتجاه يذهب (بروس بالمر) إلى أن الإرهاب قابل للتعريف فيما إذا كانت الاعمال التي يضمنها معناه، يجري تعدادها وتعریفها بصورة دقيقة وبطريقة موضوعية دون تمييز فيما يتعلق بالفاعل مثل الافراد واعضاء الجماعات السياسية وعملاء دولة من الدول^(٩) أزاء ذلك اتجه جانب من الفقه لتحديد صفات معينة للجرائم الإرهابية لتمييزها عن غيرها وعدم الاكتفاء بالتعداد الحصري ومن ابرزها ما يلي^(١٠):-

١. الاعمال الإرهابية تتصف بأنها اعمال عنف.

٢. أن يتضمن هذا العنف احداث الرعب.

٣. أن يكون هذا العنف منسقاً ومستمراً.

ثانياً: الاتجاه المعنوي

يركز هذا الاتجاه في تعريف الإرهاب على اساس الغاية. أو الهدف الذي يسعى إليه الإرهاب من خلال عمله، غير أن انصار هذا الاتجاه يختلفون في طبيعة هذه الاهداف فهناك اهداف سياسية واخرى دينية وثالثة فكرية وهكذا. فهل يتعلق الإرهاب بهدف من هذه الاهداف بالتحديد باعتباره الركن المعنوي للجريمة؟ استقر الرأي الغالب على القول بأن

الركن المعنوي من الجريمة الإرهابية يتجلى في غاية الإرهاب ذاته، وهو توظيف الرعب والفرع الشديد لغرض تحقيق مآرب سياسة أياً كان نوعها^(١١).

أزاء ذلك ذهب البعض إلى التركيز على عناصر اخرى في التعريف منها استخدام الوسائل القادرة على احداث حالة الرعب والفرع بقصد تحقيق الهدف أياً كانت صورته سياسياً أم دينياً أم عقائدياً أو عنصرياً وفي هذا اخراج للجريمة السياسية والتي يمكن أن تحصل دون اللجوء للعنف ومن ثم يمكن تحديد عناصر الجريمة الإرهابية فيما يلي^(١٢):

١. عنف غير مشروع.

٢. تنسيق وتنظيم.

٣. يؤدي العنف لخلق حالة من الرعب والفرع.

٤. أن يهدف العمل الارهابي لتحقيق اهداف سياسية أو دينية أو عقائدية أو عنصرية بعيدة عن الغايات الفردية.

ويعرف الإرهاب الدولي بأنه "كل اعتداء على الارواح والممتلكات العامة أو الخاصة بالمخالفة لأحكام القانون الدولي العام بمصادره المختلفة كافة، وهو بذلك ينظر إليه على اساس أنه جريمة دولية اساسها مخالفة القانون الدولي، يعد الفعل ارهاباً دولياً، ومن ثم جريمة دولية سواء قام بها فرد أو جماعة أو دولة، كما يشمل أيضاً اعمال التفرة العنصرية التي تباشرها الدول^(١٣).

وتماشياً مع مركزية مفهوم التواصل في التهديد والعنف الارهابيين، فإن الإرهاب سيعتبر نمطاً من انماط التواصل العنيف، أو الاقناع الاكراهي، وعليه سيتم ادراك الإرهاب الدولي بالاستناد لمقاربة سلوكية بدلاً من المقاربة التي تتخذ من الدافع الذي يقف وراء الفعل أو مرتكبه اساساً له^(١٤).

بما لا يقبل الشك قد تم توظيف مفهوم الإرهاب بالشكل الذي أدى إلى أن يخرج عن محتوى الاطار الموضوعي له ليشكل تحدي يواجه شعوب المنطقة ويجعلها عاجزة عن الدفاع عن نفسها ومنتهمه بنفس الوقت.

إذ عرف الاتفاق الدولي الأول المعقود في جنيف ١٦/تشرين الثاني/١٩٣٧ أعمال الإرهاب بالنص "هي الافعال الاجرامية الموجهة ضد دولة من الدول، والتي من شأنها بحكم طبيعتها أو هدفها اثاره الرعب في نفوس شخصيات معينة أو جماعات من الاشخاص أو في نفوس العامة"^(١٥).

ومن تحليل التعريف السابق يتبين لنا أن وصف اعمال الإرهاب لا يمكن أن يطبق بحال من الاحوال على اعمال حركة المقاومة الوطنية ضد الاحتلال، ومن ثم لا يمكن أن توصف اعمال المقاومة الوطنية المشروعة بأي حال من الاحوال بأنها اعمال اجرامية ينطبق عليها وصف الإرهاب الذي عرفته اتفاقية جنيف عام ١٩٣٧^(١٦).

في هذا الاطار أن جورج بوش الثاني قد أكد في احد لقاءاته مع قادة عسكريين أنه في حال قيام أي دولة بتهديد امن وسيادة الولايات المتحدة الامريكية فإنه سيقف موقف المدافع وفي مقدمة الجيش، وهذا اعتراف واضح على أنه من حق الشعوب أن تنهض وترفع السلاح في حال تعرضها لأي تهديد ممكن أن يضعها تحت الوصاية.

وفي عام ١٩٧٧ عقدت دول اوربا الاعضاء في المجلس الاوربي الاتفاقية الاوربية لمكافحة الإرهاب لغرض وضع التعريف لهذه الظاهرة إلا انهم لم يتوصلوا لتعريف محدد لها، واكتفت الدول في المجلس بسرد اعمال محدودة شكلت في نظرها مظاهر ارهايبية^(١٧). أما مجلس وزراء الداخلية والعدل العرب فقد عرفوا الإرهاب في الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الصادرة في القاهرة عام ١٩٩٨ بما يلي "الإرهاب كل فعل من افعال العنف أو التهديد أياً كانت بواعثه أو اغراضه، يقع تنفيذاً لمشروع اجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى القاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم، أو تعرض حياتهم أو امنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الاملاك العامة أو الخاصة، أو اختلاسها أو الاستيلاء عليها، أو تعرض احد الموارد الوطنية للخطر"^(١٨).

والحق أن الإرهاب هو احد صور العنف السياسي، إذ يعرفه نيبورغ بأنه "اعمال التفريق والتدمير، والاضرار، التي يكون غرضها، واختيار اهدافها أو ضحاياها، والظروف المحيطة بها، وانجازها واثارها ذات دلالات سياسية، أي تتجه إلى تغير سلوك الاخرين في موقف تساومي له اثار على النظام الاجتماعي"^(١٩) فالمهم في التعريف هذا هو عنصر تغير سلوك الاخرين، وهو سلوك مقصود بتعمد لمنع توجه وتطور اشياء متوقع حدوثها، ويأخذ اشكال اللجوء إلى السلاح واعمال التمرد الاخرى كالإضرابات العامة والاعتقالات السياسية، والعصيان، والانقلابات العسكرية، وبذلك يمكن القول أن الإرهاب له ثلاث سمات مهمة

١. استخدام العنف أو التهديد باستخدامه.

٢. خلق حالة من الذعر وانعدام الأمن في المجتمع.

٣. تحقيق اهداف سياسية واجتماعية.

المبحث الثاني

الحادي عشر من ايلول لعام ٢٠٠١ وتوظيف الحدث

لقد استقر لدى الدوائر الفكرية والاستراتيجية الغربية بعد نهاية الحرب الباردة أن العالم استعاد توازنه وفق ثلاثة اتجاهات^(٢٠):

١. توحد الاقتصاد العالمي في اطار الفضاء الرأسمالي المندمج بمركزه في الولايات المتحدة الامريكية ومحاوره الاقليمية الاساسية في اوربا الغربية وامتداداته.
٢. قيام نظام دولي جديد يحدد اطار العلاقات الاستراتيجية العالمية، من منطلق تفعيل الهيئة الامنية ودورها في ضل النزاعات الدولية بعد انتفاء العوائق ذات الصلة بالثنائية الوطنية.
٣. انبثاق قيم كونية جديدة تعبر عن روح ومكتسبات الحداثة الغربية، والسعي لتقنينها في تشريعات وقوانين ملزمة.

فحينما انفردت الولايات المتحدة الامريكية بالهيمنة على المسرح الدولي، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق باتت حقبة الاحادية القطبية، العنوان الرئيس لحقبة قد تمتد طويلاً في حياة العالم، مما منح الولايات المتحدة الامريكية، التفرد، بل والتسلط في مجمل اوضاع العالم، وفقاً للإيقاع الذي يقر ويقبل في واشنطن^(٢١)، لاسيما وأن الولايات المتحدة الامريكية اصبحت أكبر قوة عسكرية عرفها التاريخ وأكبر قوة اقتصادية وتكنولوجية.

وشكلت احداث ١١ / ايلول / ٢٠٠١، منعطفاً مهماً بين مرحلتين من العلاقات الدولية، واضفت ابعاداً جديدة على كافة المجتمعات في العالم حتى عد البعض ما حدثه بأنه ويستفاليا جديدة اسست لأنماط جديدة من التفاعلات الدولية^(٢٢). كونها قد غيرت من اولويات السياسة الخارجية الامريكية مؤدياً ل طرح مناهج جديدة فيها، ودافعاً المسرح الدولي لأشكال من الازمات والصراعات غير المسبوقة، مما القى بظله على عموم السلوك السياسي الخارجي الامريكي الذي اختصر نشاطه بمقولة "من ليس معنا فهو ضدنا".

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد قوضت أحداث ١١ / ايلول / ٢٠٠١ وبقوة التوازنات الدولية والتي بدأ العالم يسير صوبها، كاشفة للعيان هشاشة المرتكزات القائمة عليها.

وما إعلان الولايات المتحدة الحرب على الإرهاب في أفغانستان عام ٢٠٠١، ومن ثم احتلالها العراق عام ٢٠٠٣، إلا ارهاصاً للسلوك السياسي المرتبط بذلك التحول. ومن هذا المنظور، يمكن تصنيف جل النماذج التحليلية التي قدمت لإستقراء الحدث في ثلاث اتجاهات متميزة ممثلة بما يلي^(٢٣):

الاتجاه الأول : اعتبر الحدث هو تكريساً للهيمنة الامريكية الاحادية، الذي كان بحاجة لخطر خارجي يوفر له الغطاء الاستراتيجي وكذلك الفاعلية الهجومية.

الاتجاه الثاني : اعتبر الحدث هو ترجمة لصراع الحضارات الذي كثر الحديث حوله في الآونة السابقة للحدث واللاحقة عليه.

الاتجاه الثالث : اعتبر الحدث هو مبشراً لنهاية الهيئة الامريكية، ومظهراً بارزاً لضعف وهشاشة القوة المتحكمة في العالم، وبداية افول هذه القوة.

الاتجاه الرابع : يرى أن توظيف مفهوم الإرهاب يمكن أن يخلق بيئة متناحرة تقود بالتالي إلى تقسيم المنطقة على اسس طائفية وعرقية، وبالتالي اعادة رسم خارطة الشرق الاوسط والعالم وبما يتلاءم والرؤية الامريكية للمنطقة والعالم انطلاقاً من المفهوم الامريكي تجزئة المجزأ وتفتيت المفتت.

وبالرغم من أن الولايات المتحدة، ما زالت في موضوع خاص ومستمر من ناحية اقتصادية وعسكرية وامنية وسياسية إلا أنها في خضم المجتمع الدولي الصراعى والمتفاعل لا تستطيع تجنب مواجهة اختياريين اساسيين يتحديان بقاء أي دولة عظمى تحتل المركز الأول عالمياً وهما^(٢٤):

أولاً: قدرتها عسكرياً واستراتيجياً، في الحفاظ على توازن معقول بين مقتضيات الدفاع ووسائل الوفاء بالالتزامات.

ثانياً: قدرتها في الحفاظ على الاسس التكنولوجية والاقتصادية والمعلوماتية للحيلولة من التدهور النسبي في مواجهة انماط الانتاج العالمي الدائمة التغيير.

ولابد من الاشارة إلى أن الاحداث والتطورات السابقة لأحداث ١١ ايلول ٢٠٠١ في جانبها الفكري خاصة، ادت إلى انفراد النظام الرأسمالي بقيادة العالم، وبدأ هذا النظام يقدم ايديولوجيته وفكره بوصفه الأنموذج المؤهل لقيادة العالم، وانه سيسعى إلى تعميم ثقافته وقيمه على الآخرين، واثبات أن حضارته هي المتفوقة وقد انتصرت ويجب الاخذ بها كما روج لذلك فكوياما في كتابه نهاية التاريخ. خاصة وأن هنتنغتون كان قد اشار في كتابه صدام الحضارات بأن الصراع الحضاري بين الامم هو صراع المستقبل ومن هنا جاء ربط الحدث في سياق الحرب الحضارية بين الحضارة الغربية والحضارة الاسلامية من خلال توجيه اصابع الاتهام إلى تنظيم القاعدة.

لذا فقد توسعت النظرة الامريكية لأهمية الايدولوجيات في سياستها الجديدة، وبدأ التركيز على ضرورة التدخل في الجوانب الثقافية والتعليمية للشعوب الاخرى خاصة العربية والاسلامية لمنع ظهور التيارات الدينية التي تقف موقف النقيض من ثقافة العولمة، وتعمل على التصدي لفكر الغرب وحضارته^(٢٥).

وعلى هذا الادراك نقف عند ثلاث رؤى اسهمت في تحليل احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ موضوعياً عبر الاتجاهات التالية:-

الاتجاه الأول: يرى أن الاحداث لا تعد هدفاً تاريخياً أو فاصلاً، وهذا ما أشار له ريتشارد هاس، حيث اوضح أن ١١ / ايلول / ٢٠٠١ لم تكن نقطة تحول تاريخية في العلاقات الدولية فهي لم تبشر بقدوم عصر جديد من العلاقات الدولية يتسلم بالغلبة للإرهابيين، وتبينهم لأجندة عالمية، كذلك هي لم تؤد إلى تغيير موازين القوى الدولية وإنما صعود قوى دولية منافسة للولايات المتحدة عالمياً كالصين والهند والبرازيل ليس بسبب الاحداث وإنما لأسباب لا علاقة لها بالاحداث^(٢٦).

الاتجاه الثاني: يرى أن الاحداث تم افعالها ووظفت كصناعة امريكية، وفي هذا الاتجاه ظهرت وجهات نظر: الاولى ترى أنها خطط لها امريكياً، والثانية ترى أنها خطط لها يهودياً وصهيونياً، فبعض يرى أن كل ما جرى بعد الاحداث لم يكن مقبولاً فالاحداث لم تنشأ واقعاً جديداً واستراتيجيات جديدة، لكنها هيأت الفرصة وربما عجلت في تنفيذ استراتيجيات وخيارات كانت معدة مسبقاً^(٢٧).

الاتجاه الثالث: يجمع بين وجهتين أيضاً، الاولى رسمية والتي نصت على تورط مجموعة حددت صلتها بتنظيم القاعدة تدريبوا داخل الولايات المتحدة، واستفادوا من فسحة الديمقراطية الامريكية في التخطيط لتلك الهجمات، أما الوجهة الثانية فتقف على أي انقلاب من داخل امريكا ضد امريكا الرأسمالية المغرقة بالمادية والنفعية وضد العولمة وآثارها السلبية^(٢٨).

والسؤال المطروح هنا لماذا تهتم الولايات المتحدة الامريكية اكثر من غيرها من دول العالم بهذا المفهوم، علماً أنه مفهوم الإرهاب يهدد الأمن والسلم الدوليين، فهناك قوى عالمية اخرى غير الولايات المتحدة الامريكية وهي القوى الصاعدة، كالصين والاتحاد الاوروبي اكتفت بشجب هذه الاعمال كونها لم تراعِ حقوق الانسان وهدد الأمن السلمي، في حين أن الولايات المتحدة الامريكية تبنت مكافحة هذه الظاهرة فكراً وعملاً، وقفت إلى جانب العديد من الدول لاسيما الدول التي تنشط فيها هذه الظاهرة.

والواقع أن مسألة القطب الواحد وممارساته، هي بذاتها تكاد تكون تفكيكاً للبنية الامبراطورية الامريكية في جوانبها السياسية، وخصوصاً فيما يتعلق بعلاقات الولايات المتحدة بالعالم، بعد أن اتضح أن ما يحفل به المسرح الدولي من مشاكل وازمات وعوارض وقتية ودائمة، ليس بقدره وامكانات قوة واحدة أن تتصدى وتضع الحلول لها، لأن التفرد في إدارة الازمات، لم يعد ممكناً.

"ولابد من الإشارة إلى أن هذه الاحداث لم تكن مجرد تغير عادي من السياسة الخارجية الامريكية في نطاق العلاقة بين الاستمرارية والتغيير اللذين تشهدهما سياسة أي دولة لكنها ولدت تغيرات تؤسس لتحول في الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة والعالم برمته، كما كشف عن تحول جرى صياغته تدريجياً ونعايشه الآن مؤشراتهِ وتجلياته الاولى التي ستدعم فيما بعد.

إن قضية الإرهاب وظفت من قبل الولايات المتحدة لإعلان حرب استنزاف ترمي إلى تدمير أي معارضة ممكنة للوضع القائم على السيطرة الامريكية ولتعزيز النزعة الصدامية مع العالم من الاستراتيجية الامريكية. لذا فمن الملاحظ أن التوجه الاستراتيجي الخارجي الذي نتج عن احداث ١١/ايلول/٢٠٠١ هو توجه هجومي عسكري وهذا وما بعد منعطفاً من مستوى التخطيط الاستراتيجي وبخاصة الاستراتيجيات الفرعية حيث أن الهمم الاستراتيجي بفرعياته السياسية والعسكرية والاجتماعية اعطى الاولوية للاستراتيجيات العسكرية بحيث تكون حاضرة مع الاستراتيجيات الفرعية الاخرى)).

إن احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ قد قدمت فرصة استثنائية للولايات المتحدة كي تستكمل المسار الذي كانت قد بدأت في حرب الخليج عام ١٩٩١، وتفرض نظامها العالمي القائم على الاحادية القطبية والهيمنة الامبراطورية غير أنها وضعت نفسها امام تحديات لم تكن لها اهمية مسبقاً، ففي الوقت الذي سمح فيه للولايات المتحدة أن تبرر سياستها وتوسعها بحجة الدفاع عن النفس بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١، إلا أن هجومها الامبراطوري وطموحها المعلن لقيادة العالم، قد اظهر هشاشة استراتيجية الولايات المتحدة الامنية وضعفها وضعف حدود التفوق الذي تتمتع به الولايات المتحدة، وقدرته على تأسيس قاعدة صلبة لنظام دولي جديد قائم على الاحادية القطبية^(٢٩).

المبحث الثالث

الحرب على الإرهاب

تميزت المرحلة التي تلت أحداث ١١/أيلول/٢٠٠١ بسمات خاصة في عملية صنع القرار والتي يكاد يكون معظمها مرتبط بالعميقة الرئاسية الجديدة وهذا ما وصفته مادلين اولبرايت في كتابها بأن السياسة الخارجية الأمريكية والاداء الاستراتيجي الأمريكي لها يتأثر بشكل كبير بالمعتقدات التي يحملها الرئيس وفريقه الرئاسي^(٣٠). حيث شكلت هذه المعتقدات دوراً مباشراً في عملية صنع القرار الاستراتيجي وهو ما اطلق عليه الرئيس الأمريكي السابق جمبي كارتر عبارة انحراف السياسة الخارجية الأمريكية في عهد إدارة الرئيس جورج دبليو بوش^(٣١).

والحاصل أن الادارة اليمينية الحاكمة في واشنطن بما يسيطر عليها من توجهات متطرفة اطلقت ما تسميه بالحرب ضد الإرهاب من مفاهيم مغلوطة، واتبعت اليات شاذة لتنفيذ هذه الحرب، فكانت النتيجة المتيقنة لحد الآن أن عالم ما قبل هذه الحرب كان أكثر أمناً مما اصبح عليه الآن بعد أن بدأت مراحل هذه الحرب تدور بشدة، وتدل مؤشرات عديدة على أن الإرهاب ربما يجد ارضاً أكثر خصوبة في المستقبل مما هو عليه الوضع الراهن، وهذا نابع من الخلل الشديد الذي يعتري طبيعة هذه الحرب. فهذا الخلل يرجع إلى التكيف الخاطئ لتلك الحرب، وهو خطر حقيقي ويجب التصدي له انطلاقاً من مفاهيم غير متحيزة وباليات مشروعة، ولكن الذي حدث أن هذه الحرب قد عكست تحيزاً فجاً وسافراً في الوقت نفسه لصالح رؤية بعينها اعطت لنفسها الحق في تحديد ما الذي يمكن أن يسمى بالإرهاب وما الذي لا يعد ارهاباً، ويأتي اليات تجب مواجهته.

كان لأحداث ١١/أيلول/٢٠٠١ الاثر الكبير في تغيير مفهوم العدو الجديد تجاه الولايات المتحدة إذ ادركت الادارة الأمريكية بأن الولايات المتحدة قد دخلت عصراً أصبحت فيه التحديات الجديدة التي تواجه الأمن القومي اوسع انتشاراً، واقل تأكيداً، وبات من الصعب تعريفها أو الدفاع ضدها ومن بينها الإرهاب وحرب المعلومات وانتشار اسلحة

الدمار الشامل ووسائل نقلها واحتمالات امتلاك الجماعات المسلحة لها، والدول المارقة التي تدعمها وتؤمن لها الملاذات الآمنة^(٣٢).

نعتقد أن الولايات المتحدة الأمريكية قد نجحت في خلق بيئة مناسبة لتنشئة ونمو هذه الظاهرة واستطاعت بمراحل عديدة من الوقت دفع المتطرفين باتجاه هذه المعارك للتخلص منهم ابتداءً من عام ٢٠٠٤ وحتى الآن، وضمن مسميات مختلف منها التوحيد والجهاد، القاعدة، واخيراً داعش. مستثمرة الفوضى الخلاقة التي تعيشها المنطقة والتناحر الطائفي والعرقي، وخير شاهد على ذلك الاعداد الكبيرة من المقاتلين الاجانب المشاركين في هذه المعارك وتحديداً في العراق وسوريا وكأنها حرب كونية.

وفي هذا الاطار جاءت عقيدة بوش الابن والتي يدافع عنها تيار المحافظين الجدد على مبادئ ثلاثة هي التي تحدد مهمة الولايات المتحدة المستقبلية ومسؤوليتها العالمية ممثلة بما يلي^(٣٣):

١. الانتقال من الردع إلى الاستباق لمواجهة المخاطر الناجمة عن الإرهاب وانتشار اسلحة الدمار الشامل.

وقد أكد بوش الابن على ذلك حين التقى بطلبة الكلية العسكرية الأمريكية ما نصه "لو لم نقم باحتلال العراق وافغانستان لكان الارهابيين يتجولون في شوارع شيكاغو ويفجرون انفسهم. وهذا خير دليل على تطبيق مبدأ الضربة الاستباقية الاستراتيجية الأمريكية.

٢. الانتقال من الاحتواء إلى تغيير الانظمة باعتبار أن الحكومات الاستبدادية هي ذاتها خطر على المصالح القومية للولايات المتحدة.

٣. الانتقال من الغموض إلى القيادة بمعنى وعي الولايات المتحدة بدورها الريادي في العالم وتبوا مسؤوليتها بصفتها الامينة على استقراره.

ولما كان العدو هو الإرهاب ليس دولاً أو كيانات قائمة على ارض لها عنوان معروف فهو يوسع من دائرة الاهداف التي يرمي إلى توجيه ضرباته الوقائية وتدخله الدفاعي ضدها لتشمل ما يقرر أنه دول ترعى الإرهاب وتحوز اسلحة نووية وكيميائية وبيولوجية^(٣٤).

هذه الرؤية خلقت فجوة كبيرة بين ما تريد أن تحاربه الولايات المتحدة وبين ما الذي يجب أن يحارب فعلاً، ولتقريب القول للأذهان نشير هنا إلى الموقف الأمريكي من حركات المقاومة الفلسطينية، فالرؤية الأمريكية تضع هذه الحركات في خانة الإرهاب، وفي المقابل تعد ارهاب الدولة المنظم الذي تمارسه اسرائيل دفاعاً عن النفس. فالرئيس جورج بوش قد اعلن أنه يريد أن يصحح التوازن الاقليمي في عملية الصراع العربي- الاسرائيلي لمنطقة الشرق الاوسط بقوله "اننا سنعيد التوازن الاقليمي لصالح اسرائيل، خاصة إذا ما رفض الطرفان عملية السلام التي نسير بها، فأنا سنفرضها عليهم لحماية علاقات الصداقة مع اسرائيل"^(٣٥) وهذا بالضبط ما ترمي لتحقيقه الولايات المتحدة في منطقة الشرق الاوسط.

بالطبع أن من حق الولايات المتحدة أن تقول ما تشاء، أو أن تضيي قدسية على ما تريد، هذه ليست المشكلة، ولا الهدف هنا تقيم هذه الحرب من منظور اخلاقي، بل محاولة نقلها إلى ارضية سياسية، على الرغم من أن واشنطن تحاول تسويقها في ثوب اخلاقي، ومن منظور الصراع بين الشر والخير.

فالسؤال المطروح هنا اذن دائماً نسمع أن الولايات المتحدة الأمريكية تشير إلى أن هذا الحزب أو المنظمة أو الدولة تدعم الإرهاب وتضيفها في القائمة السوداء، ومن ثم لا تلبث أن ترفع العقوبات، وماهي المعايير التي تعتمدها الولايات المتحدة الأمريكية في تبني هكذا منهج ومن اعطاها هذه الصلاحيات وهل هناك اجماع دولي على هكذا توصيف، وأين دور الامم المتحدة، علماً أن هناك اختلاف بين توصيف ظاهرة الإرهاب من وجهة نظر الامم المتحدة ووجهة النظر الأمريكية. فالأمم المتحدة تعرف الإرهاب على أنه كل عمل يؤدي إلى القتل الجماعي، وبالتالي جعلت الباب مفتوحاً لكل اشكال القتل في توصيفه بانه قد يكون عملاً ارهابياً؟؟.

وفي هذا الاطار تكون استراتيجية الولايات المتحدة فيما يتعلق بالحرب على الإرهاب هادفة لإعادة بناء بيئة دولية والشراكات الاستراتيجية بصورة كاملة، وهذا ما اشار إليه جي. جون. كيكبري قائلاً "أن مقتضيات الحرب ضد الإرهاب تخفي عمق جيوبوليتيكي خصوصاً في اطار ما تحتاج إليه الولايات المتحدة من متطلبات لأجل ضمان سيطرتها على العالم"^(٣٦). ويصف انتوني كورسمان استراتيجية الأمن القومي للعام ٢٠٠٢ بقوله "أن أي استراتيجية أو عقيدة عسكرية تركز بصورة بحثة على البعد العسكري للحرب، وبخاصة في معايير القتال التقليدي هي فاقدة للعقل إلى درجة تجعلها وصفاً لإلحاق الهزيمة بالذات"^(٣٧). إن صحة الانتقادات السابقة تؤكد لها المرتكزات الأساسية في استراتيجية الولايات المتحدة لمحاربة الإرهاب والتي تمثلت بما يلي^(٣٨):-

١. التدخل السياسي والعسكري في كافة المشكلات العالمية.
 ٢. توسيع حلف شمال الاطلسي وبصورة يضمن لها وجود دائم في المناطق الجيو استراتيجية في العالم.
 ٣. تسخير الامم المتحدة لتكون غطاء شكلي لدور الولايات المتحدة السياسي والعسكري والاقتصادي الجديد.
 ٤. السيطرة على منابع النفط بما يتوافق مع المفهوم الجديد للأمن القومي الامريكي.
 ٥. اتباع سياسات اقتصادية مشروطة في بعض الدول من اجل صياغة سياسات تتوافق مع مصالح الولايات المتحدة.
- إن المشكلة الحقيقية هي في كيفية فهمنا نحن -كعرب ومسلمين- لهذه الحرب وما جاء فيها من دعوات امريكية للتغيير والاصلاح السياسي، فحالة الاستقطاب هذه، خلفت جدلاً كبيراً حول دور الولايات المتحدة المنتظر في دعم عمليات التحول الديمقراطي في الدول العربية والاسلامية.

ولقد حالت حالة الاستقطاب هذه دون مناقشة الموضوع من زاويتين جادتين، اولهما مصلحة الولايات المتحدة في اشاعة الديمقراطية في الدول العربية والاسلامية، وثانيهما خبرة الولايات المتحدة في دعم التحول الديمقراطي في العالم اولاً والوطن العربي ثانياً، كذلك خبرتها في هدم الدول واعادة بنائها كالعراق.

إذ تميز منهج التفكير الامريكى في عهد بوش الابن بتفضل خيار التحول لا البقاء، إذ كان بوش وفريقه من المحافظين الجدد يفضلون التحول على الاوضاع وهم مدركين بأنهم قادرين على انهاء الطغيان ونشر الديمقراطية^(٣٩). لقد حدد المحافظون الجدد المهمة في العراق بحسب تعبير فوكوياما على أنها مجرد التخلص من النظام القديم. في حين يرى الليبراليون الجدد أن هناك عملية طويلة تتطلب بناء المؤسسات لسد الفراغ^(٤٠).

وفي الواقع فإن الاحتكام لذلك، ربما يحبط آمال المراهنين على الدور الامريكى في دعم عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي والعالم الاسلامي، والنظر له ببعض الريبة والشك. إذ أن الولايات المتحدة قد تعلم أن حلولاً ديمقراطية في الدول العربية والاسلامية، على الاقل في المستقبل المنظور ليس من مصلحتها، خاصة في ظل حالة من الحنق الشديد في الشارع العربي على سياسة الولايات المتحدة.

إن جميع المؤشرات تشير إلى أن الولايات المتحدة الامريكية لم تكن جادة في بناء عراق ديمقراطي قوي، بل أرادت أن يكون بلد تشغله ملفات ساخنة مختلفة منها الفساد ومنها تردي الوضع الامني هادفة إلى ذلك لبناء فوضى خلاقة. فالملاحظ أن الولايات المتحدة الامريكية تبنت اطاراً عاماً للديمقراطية في حين غاب المحتوى الحقيقي في بناء الديمقراطية والمتضمن اقامة مؤسسات رقابية وتشريعية ناجزة.

كما وان السلوك السياسي للولايات المتحدة في العراق كان مشتتاً فبدل من تبني عراق ديمقراطي عبر خطة واضحة لهذا البناء كالخطة الواضحة للهدم، قامت بشرعنة الاحتلال عبر تسخير الامم المتحدة لاستصدار القرار ١٤٨٣، وما تلا هذا من رفض الامم المتحدة الاشراف على العراق بعد انهيار نظامه السياسي السابق، مما جعل البلد تنزلق لحرب

طائفية أسهمت في تردي وضعه بعد انهيار البنى التحتية فيه وعلى مرأى من قوات الاحتلال الأمريكية. كما وان لزراعة الديمقراطية في بيئة مغايرة لها عامل مهم من عوامل فشل حملة الولايات المتحدة المزعومة على الإرهاب.

في اطار عقيدة بوش تم شن حربين الاولى على افغانستان والثانية على العراق، انطلاقاً من مبدأ أن هذين البلدين كما تدعي الولايات المتحدة الأمريكية يمثلان محور الشر، إذ تم شن الحربين بعمل انفرادي مما جعل هذه الاستراتيجية تتسم بطابع هجومي وبتفسير احادي لمصادر التهديد، الامر الذي جعل فوكوياما يتنبأ بأن هذه العقيدة لن يكتب لها الاستمرار في ولاية بوش الثانية وهذا ما تم بالفعل^(٤١).

وحيثما تسلم باراك اوباما إدارة البيت الابيض بدأت تشكل جملة من التبديلات في العقيدة الاستراتيجية للولايات المتحدة من خلال تبدل الرؤيا للمتغيرات والقوى الاقليمية والدولية.

فمن حيث المقارنة بين ادارتي بوش واوباما يصف سكوت ريتز منهجية الرئيس بوش بسوء التقدير وعدم التنسيق على عكس منهجية اوباما القائمة على التنظيم والتنسيق بين جميع افراد طاقمه الرئاسي للحيلولة دون اضطراب في الاولويات والخيارات المتاحة، فعلى الرغم من المرونة التي اتسمت بها سياسة اوباما إلا أنه يتسم بالحزم عند المواقف والقرارات الاستراتيجية كالتعامل مع افغانستان وفتح الحوار مع ايران محاولاً احداث نقطة تحول في العلاقة مع العالم الاسلامي^(٤٢).

مع بداية عهد الرئيس اوباما كان هنالك رغبة حقيقية في انتهاج الواقعية السياسية وليس الليبرالية المستنيرة في الشؤون الخارجية والسير على خطى الرئيس الأمريكي الاسبق بيل كلينتون من خلال التأكيد على سياسة القوة والمصالح الوطنية وحقوق الانسان وسيادة القانون^(٤٣).

وكان الانتقال الاستراتيجي قد تمثل في الانسحاب الامريكى من العراق بصورة منظمة ودقيقة ونقل المسؤولية للعراقيين اولاً، وكذلك الحال بالنسبة لأفغانستان وبث استراتيجية افغانستان- باكستان والحيلولة دون وجود ملاذ آمن للإرهابيين وعدم تمكين طالبان من اسقاط الحكومة الافغانية^(٤٤).

لذا فقد شعر الكثير من الدول العربية بأن الولايات المتحدة هي القوة التي تضمن لها امنها واستقرارها خاصة بعد خطاب اوباما في القاهرة، وهذا ما يفسر اسس الاستراتيجية الامريكية الجديدة التي تأطرت بالبحث عن صيغ ليبرالية جديدة تسعى لتحقيق الغايات الديمقراطية مع نظرة جديدة للتنمية والمؤسسات الدولية^(٤٥).

وفي هذا الاطار ركزت إدارة اوباما على أن الحرب العسكرية في الشرق الاوسط خرجت عن المسار، فاستراتيجية الأمن القومي في ادارته تعد التدخل المفرط يمكن أن يؤدي إلى تجنيد الارهابيين وتزيد من رغبة اعداء الولايات المتحدة على محاربتها وكذلك تقلل من ارادة الاخرين للعمل مع الولايات المتحدة^(٤٦).

لذا ركزت استراتيجية الأمن القومي الصادرة عام ٢٠٠٩ على ضرورة اعادة المسارات القائمة على العلاقة بين الوكالات والمؤسسات الاستخبارية، وتمكين مؤسسات الأمن القومي من الاستعداد للالتزامات المفاجئة لاسيما في ظل التطورات في الشرق الاوسط إذ تساهم هذه الاجراءات في تطوير النظام الاستشاري بهذه المؤسسات. في حين ركزت استراتيجية الأمن القومي للعام ٢٠١٠ على الجانب الاقتصادي لاعتبارات تتعلق بأهمية هذا العامل في وظيفة الولايات المتحدة عالمياً، فالصدمات الموجهة للاقتصاد العالمي تؤثر وبشكل كبير على فقدان الوظائف ومن هنا جاءت الحاجة إلى توسيع الشراكات الاقتصادية مع الحلفاء من اجل تأمين الاقتصاد العالمي.

ما اثبتته الوقائع أن ما طرحه الولايات المتحدة الامريكية من اصلاحات في النظم السياسية والمؤسسية وضرورة التعامل مع العديد من المصطلحات ومنها حقوق الانسان والمشاركة السياسية، كلمة حق يراد بها بطل فيه دائماً تفسر الحقائق والمفاهيم لغايات سياسية معروفة تتمثل بتشديد القبضة الامريكية على المناطق الحيوية.

إن طبيعة الانتقال التدريجي من التفرّد إلى المشاركة يؤخر الانموذج الذي يتبناه مخططو استراتيجية الأمن القومي في تنفيذ السياسات فضلاً عن أنها تضع الصياغات المناسبة للتعامل مع المتغيرات والمعطيات المحيطة بها. فالهدف هنا هو نقل الجدل حول قضية هذه الحرب ومن ثم ما طرحه الادارة الامريكية من دعاوي للإصلاح السياسي في الدول العربية والاسلامية خطوة جادة للأمام بعيداً عن حالة الاستقطاب السائدة حيال ماهية هذه الحرب. وعلى الرغم من أن هذه المتطلبات تقع في خانة ما ينبغي أن يكون مما لا يصب في مصلحة الولايات المتحدة، فعلى الولايات المتحدة أن تدرك نبذ حالة المراهنة على دور امريكي داعم للإصلاح السياسي في الوطن العربي والعالم الاسلامي، ليقع الموضوع الامريكي كما ينبغي أن يكون في دائرة السياسة الأيديولوجية.

الخاتمة

لاشك أن هجمات ١١ / ايلول / ٢٠٠١ تعد الانطلاقة الحقيقية للقرن الحالي والتي دشنت نوعاً جديداً من الحروب تخوضها الدولة الاكبر، وهي الولايات المتحدة الامريكية، ضد اعمال ارهابية تنفذها جماعات مجهولة.

وبهدف اضعاف مسحة حضارية على تلك الحرب، ادخلت الولايات المتحدة مفردات على استراتيجيتها الجديدة للأمن القومي كالتدخل الانساني واشاعة قيم الديمقراطية، واسقاط نسق القيم الامريكية بوصفها الانموذج العالمي الجديد بالافتداء، إلا أن الوقائع السياسية على ارض الواقع في العراق وافغانستان اثبتت العكس عندما تنبت الولايات المتحدة سياسة خارجية قائمة على اساس اسبقية اللجوء للأدوات القتالية في إدارة الازمات الدولية يمكن عن طريقها أن تلجأ الولايات المتحدة إلى استخدام وسائل شتى بعيدة عن الشراكة والاجماع الدولي في حروبها (المستقبلية).

وفي هذا الاطار حاول الرئيس الامريكي اوباما اعادة تلميع صورة الولايات المتحدة من خلال خطابات اكثر انفتاحاً على باقي العالم واكثر رغبة في تجسير الهوة التي خلفها سلفه، خاصة في مقارنته مع العالم الاسلامي، وقد عبر عن ذلك من خلال خطاب القاهرة في ٢٠٠٩ وكذلك عن طريق التزامه بإيجاد تسوية لنزاع الشرق الاوسط. وفي آيار ٢٠١٠ قررت إدارة الرئيس الامريكي اوباما التخلي عن مصطلح الحرب على الإرهاب والتركيز على ما وصفته بالإرهاب الداخلي، وذلك عبر استراتيجيتها الجديدة للأمن القومي، إذ نصت الوثيقة على أن الولايات المتحدة ليست في حالة حرب عالمية على الإرهاب أو على الاسلام، بل هي حرب على شبكة محددة تتمثل ب تنظيم القاعدة والارهابيين المرتبطين معه.

وعلى هذا الاساس تسعى الولايات المتحدة الامريكية لفرض تحالفات وتدخلات واحتلالات دولية وفق تصورها ورؤيتها لمفهوم الإرهاب تحت شعار مكافحة الإرهاب فالعدو هنا هو ضبابي غير واضح، وغير محدد الملامح، وغير محدد المكان، فهو عدو اللا متوقع. وتحت ذريعة مكافحة الإرهاب بالصيغة الامريكية هذه تفوض الادارة الامريكية نفسها في كل

ما تحب ضد من تكره حتى لو دخلت في متهات الاحتلال ونتائجه الوخيمة على شعبها والشعوب الاخرى التي تم احتلالها.

وبناءً على ما تقدم وجد اوباما في تنظيم دولة الخلافة في العراق والشام المعروفة اختصاراً ب (داعش) فرصته الجديدة، فالكل يرى أن هذا التنظيم يمارس الإرهاب ولا تمت أعماله للإسلام بصلة، ولا يمكن لأي محايد الدفاع عنها، فإنها ليس ضد النصارى أو الفرق الاخرى ولكنه بالقدر نفسه ضد المسلمين السنة والسلفيين، لذلك قدم داعش نفسه على طبق من ذهب لأوباما كي ينفذ مخططات الادارة الامريكية على الاراضي العربية.

ففي حقيقة الامر فان الولايات المتحدة تفضل دائماً البحث عن كبش فداء لتبرير وتغطية فشلها في سياستها الخاطئة أزاء بلدان وشعوب العالم. تلك السياسة التي وضعها الكاتب الامريكي ستنالي هوفمان بأنها عبارة عن "مبدأ تزييف الادراك وتزييف التحليل أيضاً لأنها تبسط المواقف الشديدة التعقيد وتتميز بالصيغ الجاهزة حيث تستر حقائق بالغة التداخل إلى مجرد شعارات مقدسة. كما أنها تتميز بالسطحية لان هذه الشعارات تكشف عن نوع من الجهل بالضرورة السياسية والتاريخية والاجتماعية التي ينبغي أن تكون موضع اهتمام السياسة الخارجية الامريكية".

وخلاصة القول أن مفهوم الإرهاب والحرب عليه انطلق من عقدة التفوق، إذ ما طرحته الادارة الامريكية من اصطلاح سياسي كان مقصوداً به اتباع الانموذج الامريكي، مما يشير إلى تجاهل الخصوصية الحضارية لكل شعب. ولم تكن المطالبات الامريكية بأحداث تغيير في المجتمعات العربية والاسلامية على غرار مطالبتها بإصلاح نظام التعلم بغية اشاعة قيم هذا الانموذج سوى مثال واضح على ذلك.

الهوامش

- (١) الفرق بين الإرهاب والجهاد، الرئاسة العامة للبحوث العلمية والافتاء، مجلة البحوث الاسلامية، العدد ٩٧، الرياض، ٢٠١١، ص. www.alifta.net/fatawa/fatawa_details.asp
- (٢) الآية ٤٠ من سورة البقرة.
- (٣) الآية ٥١ من سورة النحل.
- (٤) الآية ٩٠ من سورة الانبياء.
- (٥) الآية ٦٠ من سورة الانفال.
- (٦) الآية ١١٦ من سورة الاعراف.
- (٧) امام حسنين عطا الله، الإرهاب البنيان القانوني للجريمة، دار المطبوعات الجامعية، بلا، ٢٠٠٤، ص ٩٥.
- (٨) اسماعيل الغزال، الإرهاب والقانون الدولي، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٠، ص ١٤.
- (٩) عبد العزيز مخيمر، الإرهاب الدولي، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٨٦، ص ٤٥.
- (١٠) امام حسنين عطا الله، مصدر سبق ذكره، ص ٩٨.
- (١١) سهيل الفتلاوي، الإرهاب والارهاب الدولي، دراسة في القانون الدولي العام، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ٢٠٠٢، ص ١٨.
- (١٢) اودينيس العكرة، الإرهاب السياسي: بحث في اصول الظاهرة وابعادها الانسانية، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٣، ص ٩٠.
- (١٣) عبد العزيز سرحان، حول تعريف الإرهاب الدولي ومضمونه، المجلة المصرية للقانون الدولي، القاهرة، ١٩٧٣، ص ١٧٣.
- (١٤) رونالد كريلينستن، مكافحة الإرهاب، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠١١، ص ١٠.
- (١٥) ميشال ليان، مناقشة قانونية وتحليلية لتعريف الإرهاب. www.balagh.com/malafat.htm
- (١٦) جلال عبد الله معوض، العنف والسياسة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، عدد ١٠١، بيروت، ١٩٨٧، ص ١٧١.

- (١٧) هيثم الكيلاني، الإرهاب يؤسس دولة انموذج اسرائيل، مطبعة دار الشروق، عمان، ١٩٩١، ص ١٦.
- (١٨) الفرق بين الإرهاب والجهاد، مصدر سبق ذكره.
- (١٩) صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي اساسه والعباده، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩٠، ص ٥٩٠.
- (٢٠) السيد ولد اباه، عالم ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ الاشكالات الفكرية والاستراتيجية، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٤، بيروت، ص ١٤.
- (٢١) حميد حمد السعدون وحسين حافظ، رؤية من الداخل للسلوك السياسي الخارجي الامريكي، مكتب الغفران للخدمات الطباعية، بغداد، ٢٠١٣، ص ٥.
- (٢٢) المصدر السابق، ص ٦٧.
- (٢٣) السيد ولد اباه، مصدر سبق ذكره، ص ١٢.
- (٢٤) اريك هوبز باوم، عصر النهايات القصوى وجيز القرن العشرين ١٩١٤-١٩٩٠، ترجمة لعشام الدجاني، منشورات وزارة الثقافة السورية، لندن، ١٩٩٧، ص ٩٢.
- (٢٥) عيسى درويش، ملامح السياسة الامريكية والمستجدات الراهنة والمقبلية، مجلة الفكر السياسي، العددان ١١ و ١٢، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٣، ص ٢٧.
- (٢٦) ريتشارد هاس واخرون، استعادة التوازن، ترجمة سامي كعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٣٨.
- (٢٧) وائل محمد اسماعيل، التغيير في النظام الدولي، مكتبة السهوري، بغداد، ٢٠١٢، ص ١٢٠.
- (٢٨) المصدر السابق، الصفحة نفسها.
- (٢٩) سميح خسرون، جذور الحملة الامريكية لمناهضة الإرهاب، من كتاب العرب والعالم بعد ١١ ايلول، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ١٨٧.
- (٣٠) مادلين اولبرايت، الجبروت والحيار، تأملات في الفلسفة والدين والشؤون الدولية، ترجمة عمر الايوبي، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٩٤.
- (٣١) جيمي كارتر، قيمنا المهددة ازمة امريكا الاخلاقية، ترجمة حسام الدين خضور، وكالة spr للنشر، بلا، ٢٠٠٧، ص ٦٣.
- (٣٢) اندرو باسيفيتش، الامبراطورية الامريكية، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٢٨٦.
- (٣٣) السيد ولد اباه، مصدر سبق ذكره، ص ٨٥.

- (٣٤) مايكل ماندوليام، دروس في الحرب النووية القادمة، ترجمة محمد خضر الدوري، شؤون سياسية العددان ٦ و٧، بغداد، ١٩٩٦، ص ١٠٩.
- (٣٥) حسام سويلم، الضربات الوقائية في الاستراتيجية الامريكية الجديدة، مؤسسة الاهرام، السياسة الدولية عدد ١٥٠، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٢٩٢.
- (٣٦) وليم بفاف، قضية الهيمنة، مركز الدراسات الدولية، دراسات مترجمة العدد ٢٥، جامعة بغداد، ٢٠٠٣، ص ٣٠.
- (٣٧) انتوني كوردسمان، حرب العراق ودورها لتطوير القوات المحلية، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، العدد ٣٢٤، بيروت، ٢٠٠٦، ص ١٧.
- (٣٨) اندروباسيفيتش، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٧.
- (٣٩) دنيس روس، فن الحكم: كيف تستعيد امريكا مكانتها في العالم، ترجمة هاني تابري، دار الكاتب العربي، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٢٨.
- (٤٠) المصدر السابق، ص ٣٤.
- (٤١) معتر سلامة، الأمن القومي الامريكي: التحولات الجديدة في ظل إدارة بوش الثانية، مؤسسة الاهرام، كراسات استراتيجية، عدد ١٦٢، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ١٩.
- (٤٢) سكوت ريتير، ديناميات صنع السياسة الخارجية الامريكية، مؤسسة الاهرام، السياسة الدولية، العدد ١٧٨، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ١٤٣.
- (٤٣) سرمد عبد الستار امين، الولايات المتحدة وتركيا: اعادة تفعيل الشراكة، الاستراتيجية في منطقة الشرق الاوسط، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، حملة دراسات دولية، العدد ٤٩، بغداد، ٢٠١١، ص ٥٥.
- (٤٤) بوب ودورد، حروب اوباما الصراع بين الادارة المدنية ووزارة الدفاع الامريكية، ترجمة هاني تابري، دار الكاتب العربي، بيروت، ٢٠١١، ص ٤٧٦.
- (٤٥) ريتشارد هاس ومارتن انديك، ما بعد العراق: استراتيجية امريكية جديدة للشرق الاوسط، من كتاب سياسة امريكية للشرق الاوسط، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية، دراسات عالمية، ابو ظبي، ٢٠٠٩، ص ١٣.
- (٤٦) سرمد عبد الستار امين، مصدر سبق ذكره، ص ٥٨.

المصادر

– القرآن الكريم

١. الفرق بين الإرهاب والجهاد، الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، مجلة البحوث الإسلامية، العدد ٩٧، الرياض. www.alifta.net/fatawa/fatawa_x?details.asp
٢. امام حسنين عطا الله، الإرهاب البنيان القانوني للجريمة، دار المطبوعات الجامعية، بلا، ٢٠٠٤.
٣. اسماعيل الغزال، الإرهاب والقانون الدولي، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٠.
٤. سهيل الفتلاوي، الإرهاب والارهاب الدولي، دراسة في القانون الدولي العام، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ٢٠٠٢.
٥. اودينيس العكرة، الإرهاب السياسي: بحث في اصول الظاهرة وابعادها الانسانية، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٣.
٦. عبد العزيز سرحان، حول تعريف الإرهاب الدولي ومضمونه، المجلة المصرية للقانون الدولي، القاهرة، ١٩٧٣.
٧. رونالد كريلينستن، مكافحة الإرهاب، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠١١.
٨. ميشال ليان، مناقشة قانونية وتحليلية لتعريف الإرهاب.. www.balagh.com/malafat.htm
٩. جلال عبد الله معوض، العنف والسياسة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، عدد ١٠١، بيروت، ١٩٨٧.
١٠. هيثم الكيلاني، الإرهاب يؤسس دولة انموذج اسرائيل، مطبعة دار الشروق، عمان، ١٩٩١.

١١. صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي اساسه والعباده، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩٠.
١٢. حميد حمد السعدون وحسين حافظ، رؤية من الداخل للسلوك السياسي الخارجي الامريكي، مكتب الغفران للخدمات الطباعية، بغداد، ٢٠١٣.
١٣. عيسى درويش، ملامح السياسة الامريكية والمستجدات الراهنة والمقبلة، مجلة الفكر السياسي، العددان ١١ و ١٢، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٣.
١٤. ريتشارد هاس واخرون، استعادة التوازن، ترجمة سامي كعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٩.
١٥. وائل محمد اسماعيل، التغيير في النظام الدولي، مكتبة السهوري، بغداد، ٢٠١٢.
١٦. سميح خسرون، جذور الحملة الامريكية لمناهضة الإرهاب، من كتاب العرب والعالم بعد ١١ ايلول، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤.
١٧. مادلين اولبرايت، الجبروت والخيال، تأملات في الفلسفة والدين والشؤون الدولية، ترجمة عمر الايوبي، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٧.
١٨. جيمي كارتر، قيمنا المهددة ازمة امريكا الأخلاقية، ترجمة حسام الدين خضور، وكالة spr للنشر، بلا، ٢٠٠٧.
١٩. اندرو باسيفيتش، الامبراطورية الامريكية، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٤.
٢٠. مايكل ماندوليام، دروس في الحرب النووية القادمة، ترجمة محمد خضر الدوري، شؤون سياسية العددان ٦ و ٧، بغداد، ١٩٩٦.
٢١. حسام سويلم، الضربات الوقائية في الاستراتيجية الامريكية الجديدة، مؤسسة الاهرام، السياسة الدولية عدد ١٥٠، القاهرة، ٢٠٠٢.
٢٢. وليم بفاف، قضية الهيمنة، مركز الدراسات الدولية، دراسات مترجمة العدد ٢٥، جامعة بغداد، ٢٠٠٣.

٢٣. انتوني كوردسمان، حرب العراق ودروسها لتطوير القوات المحلية، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، العدد ٣٢٤، بيروت، ٢٠٠٦.
٢٤. دنيس روس، فن الحكم: كيف تستعيد امريكا مكانتها في العالم، ترجمة هاني تابري، دار الكاتب العربي، بيروت، ٢٠٠٨.
٢٥. معتر سلامة، الأمن القومي الامريكى: التحولات الجديدة في ظل إدارة بوش الثانية، مؤسسة الاهرام، كراسات استراتيجية، عدد ١٦٢، القاهرة، ٢٠٠٦.
٢٦. سكوت ريتز، ديناميات صنع السياسة الخارجية الامريكية، مؤسسة الاهرام، السياسة الدولية، العدد ١٧٨، القاهرة، ٢٠٠٩.
٢٧. سرمد عبد الستار امين، الولايات المتحدة وتركيا: اعادة تفعيل الشراكة، الاستراتيجية في منطقة الشرق الاوسط، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، حملة دراسات دولية، العدد ٤٩، بغداد، ٢٠١١.
٢٨. بوب ودورد، حروب اوباما الصراع بين الادارة المدنية ووزارة الدفاع الامريكية، ترجمة هاني تابري، دار الكاتب العربي، بيروت، ٢٠١١.
٢٩. ريتشارد هاس ومارتن انديك، ما بعد العراق: استراتيجية امريكية جديدة للشرق الاوسط، من كتاب سياسة امريكية للشرق الاوسط، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية، دراسات عالمية، ابو ظبي، ٢٠٠٩.
٣٠. اريك هوبز باوم، عصر النهايات القصوى وجيز القرن العشرين ١٩١٤-١٩٩٠، ترجمة لعشام الدجاني، منشورات وزارة الثقافة السورية، لندن، ١٩٩٧.
٣١. عبد العزيز مخيمر، الإرهاب الدولي، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٨٦.
٣٢. السيد ولد اباه، عالم ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ الاشكالات الفكرية والاستراتيجية، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٤، بيروت.

***US Employment of the Concept
of Terrorism After 2001***

Lecturer Dr. Rana Ali Al-Shujayri

Center for Strategic and International Studies- Baghdad University

Abstract

USA war raised, against what Washington calls as terrorism, many important questions where contradicting answers have been debated. In light of the intensive USA propaganda trying to add a apostolic character on this war, this war has succeeded to some extent in mixing a tangle of conflicts. So, it is necessary to re-emphasize the process of the facts in order to fasten them tightly to face the storm that propaganda launched specifically after the events of September of 2001 which is the actual start of the current century and its consequences.